The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
EISSN: 2959-4820
Volume 1, Issue 4, October-December 2023, Page No: 265-277
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2023: 3.733 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.63 ISI 2023: 0.383

أثر التغيير العشوائي لاستعمالات الأرض على التصميم الأساسي لمدينة الأصابعة

جميلة سالم اللباد *
كلية الآداب الأصابعة، جامعة غريان، ليبيا

The impact of the random change in land use on the basic design of Al-Asabaa city

Jamila Salem Meftah Allbad *
Faculty of Arts - Al-Asabaa, Gharyan University, Libya

*Corresponding author m3767758552@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-10-12 تاريخ القبول: 2023-11-26 تاريخ النشر: 2023-12-02

الملخص

من خلال خريطة استخدامات الأرض بمدينة الأصابعة جاءت وكأنها لوحة تمثل انعكاساً واضحاً لما عليه البيئة الحضرية قديماً وما آلت إليه حديثاً ، بكل إمكانياتها وعناصرها المكونة لها والتي حاول السكان قديماً استثمار المكان حسبما أملته الظروف الطبيعية ، وحاولوا استثماره حديثاً متحدين هذه الظروف متحملين ما يترتب على هذا التحدي أو التجاوز من مشاكل هي في أكثرها بيئية ، وعليه اختلفت طبيعة الاستخدام خاصة فيما يخص محور السكن الأهم والأكثر مساحة في استخدامات الأرض ، بيوت الحفر القديمة، والنمط المعماري حديثاً الذي يختلف نمطاً ونموذجاً ،وشكلاً وفناً معمارياً ، واختلف معها طبيعة استثمار ما وفرته الطبيعة بالمنطقة من مواد مرتبطة بطبيعة كل حالة إنشائية على أرض المدينة ومجاوراتها، وهو ما جعل التغيرات التي طرأت على استخدامات الأراضي وخاصة في مجال السكن تأخذ أبعاداً طورت بموجبها الأراضي ونمت واتسعت المدينة ، وظهرت منفعة مكانية للمواضع ، ونمت العلاقات بين المدينة وما يقع في محيطها وحدود تسميتها.

ومدينة الأصابعة كغيرها من المدن تعتبر نتاجاً لجهد إنساني على مر السنيين، بل هي حصيلة تفاعل طبيعي بين السكان والمكان والموارد الطبيعية المتاحة حيث يشمل مخططها على أحياء مختلفة، فهو عبارة عن نسيج بنائي يجمعه حديثاً مخطط ملئ بالتناقضات والتجاوزات في الكثير من الإنشاءات.

إن النمو العمراني للمدينة تميز بعدة عوامل أسهمت بدورها في زيادة رقعتها العمرانية، هذا التطور كان من نتائجه أيضاً أن توسعت الخدمات بمختلف أنواعها، أي أن التحولات العمرانية المهيكلة للمجال بالمدينة اقتضت تغيرات شاملة وعميقة في بنية المدينة وامتدادها العمراني. وحيث إن التطور العمراني بالمدينة قد تميز بعدة عوامل أبرزها موقعها الجغرافي وتركز الإدارات والمؤسسات التعليمة والمراكز التجارية الذي استلزم بالضرورة قيام أنشطة أخرى تقوم على خدماتها وإعطائها القدرة على الجذب مما زاد من أهميتها، لذلك تقترح الدراسة تفعيل آلية المتابعة والتحديث على مخطط المدينة بما يؤدي إلى رفع كفاءة تنظيم استخدامات الأراضي في المدينة.

الكلمات المفتاحية: مخطط، نمو، موقع جغرافي، أرض، معماري، مدينة الأصابعة.

Abstract
The map of land uses in the city of Al-Asabaa, it appeared as if it were a painting representing a clear reflection of what the urban environment was like in the past and what it has turned into in modern times, with all its capabilities and components that make up it. The residents in the past tried to exploit the place as dictated by the natural conditions, and they tried to invest it in modern times, defying these conditions and bearing the consequences of this. The challenges or overcoming of the problems are mostly environmental, and accordingly, the nature of use differed, especially about the most important residential axis and the largest area of land use, the old pit houses, and the modern architectural style, which differs in style, model, form, and architectural art, and the nature of investing in what nature has provided in the region differed with it. Of materials related to the nature of each construction case on the city's land and its neighbourhood, which made the changes that occurred in land uses, especially in the field of housing, take on dimensions according to which the lands were developed, the city grew and expanded, the spatial utility of the sites appeared, and the relationships between the city and what is located in its surroundings and the boundaries of its name grew.
The city of Al-Asabaa, like other cities, is considered the product of human effort over the years. Rather, it is the result of a natural interaction between the population, the place, and the available natural resources, as its plan includes different neighbourhoods. It is a structural fabric brought together recently by a plan full of contradictions and transgressions in many constructions.
The urban growth of the city was characterized by several factors that in turn contributed to increasing its urban area. This development also resulted in the expansion of various types of services, meaning that the urban transformations structuring the area of the city necessitated comprehensive and profound changes in the structure of the city and its urban extension. The urban development of the city has been characterized by several factors, most notably its geographical location and the concentration of departments, educational institutions, and commercial centres, which necessarily necessitated the establishment of other activities based on their services and giving them the ability to attract, which increased their importance, the study, therefore, proposes activating the mechanism of monitoring and updating the city plan, which leads to raising Efficient organization of land uses in the city.

Keywords: plan, growth, geographical location, land, architecture, Al-Asabaa city .

مقدمة

يهتم التصميم الأساسي بدراسة مكونات المدينة (الفعاليات، الأنشطة، السكان) من حيث توزيع استعمالات الأرض وتغيراتها المستقبلية، وتوزيع السكان ونموهم والتغيرات التي تحصل لهم، وشبكات الشوارع وأنظمة النقل اللازمة لربط الفعاليات وسهولة الوصول فيما بينها. أي أن التصميم الأساسي يعتبر إطار عمل يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان لهذه المتغيرات. وبالتالي فان أي تغير في مكونات النسيج الحضري لابد وان ينسجم مع ما حدده التصميم الأساسي للمدينة، أما أذا حدث عكس ذلك فان من شانه أن يربك هذا النسيج.

إذ أن أحد صفات التصميم الأساسي هي الديناميكية في التخطيط والتصميم وليس الجمود، لأن النمط الحضري لابد بالضرورة أن يغير موقعه أو أن يتوسع، وهذا يجعل من المهم أن نتساءل أن يكون التكيف للوظائف الجديدة الناتجة عن تغيير استعمالات الأرض سهلاً نسبيًا، أو أن يكون التوسع والتغير أمرا يمكن تحقيقه بأدنى حد من السيطرة وبأقل قدر من الإخلال في التصميم الأساسي المعد للمدينة.
خاصة وأن المحافظة على الاستقرار في مدينة مثل الأصابعة أمر يقرب من المستحيل في ظل التطورات الجارية، بيد أن بالإمكان تأهيل الاستقرار في حالة أن يكون التغير أمراً لا محالة منه.

أي أن يكّيف وأن يهيمن عليه للحيلولة دون حدوث رد فعل عنيف وللحفاظ على الاستمرارية الممكنة في تطور النسق الحضري. وحينئذ يكون لمثل هذا التغير تضمينات مهمة في كيفية نمو المدينة وتطورها.

مشكلة الدراسة: شهدت منطقة الدراسة زيادة سكانية كبيرة بسبب التحسن في الوضع الاقتصادي العام في المنطقة وما تبعه من تحسن في المستوي المعيشي للسكان خلال التسعينات.
طرحت الدراسة مشكلتها بالتساؤلات الآتية:

- ما حجم التغيرات العشوائية لاستعمالات الأرض في مدينة الأصابعة؟
- ما حدود تجاوزها على التصميم الأساسي للمدينة؟
- ما العوامل التي تقف وراء العشوائية في التغيير؟
- ما أثر ذلك على الأداء الوظيفي للمدينة؟

فرضية الدراسة:
أن ضعف السيطرة الإدارية لأمانة العاصمة من جهة، وضلوعها كأحد عوامل التغير العشوائي لاستعمالات الأرض من جهة أخرى، يمثل أساس المشكلة.

هدف الدراسة:
تهدف الدراسة إلى تقييم حجم هذه التغيرات، والكشف عن مدى تجاوزها على التصميم الأساسي للمدينة، وتسليط الضوء على الجهات التي دفعت نحو التغيرات العشوائية لاستعمالات الأرض. ويقع ضمن أهداف البحث أمكانية تقويم هذا التغير وسبل تصحيحه لكي يكون للمدينة أداء وظيفي يتماشى مع روح العصر.
المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة:

تم إتباع المنهج الوصفي، كذلك الاستعانة بالمقابلات الشخصية والزيارات الميدانية.

الدراسات السابقة:
1. هناك دراسة "مولود المقطوف"، "النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثرها على النشاط الزراعي "(رسالة ماجستير غير منشورة) قار يونس بنغازي 1997، حيث قام بدراسة النمو السكاني والوظيفي والتوسع المكاني للمدينة والمشاكل الناتجة عن التطورات الحضرية.
2. أوضح محمد أبو غراره الرقيبى، الإقليم الوظيفي لمدينة الزاوية، دراسة في جغرافية المدن، أطروحة دكتوراه جامعة الفاتح، طرابلس 2002، أن إقليم الزاوية من حيث تركيبه الوظيفي يمتاز بمقومات ووظائف متعددة تظهر من أنشطة سكانية مختلفة.

3.هناك الدراسة التي قامت بها شركة بوليسيرفس كإحدى شركات دراسة التنمية المكانية في غريان وكانت هذه الدراسة شاملة لإقليم غريان وتضم السنوات 1980-2000م.

4.دراسة "عادل الشركسي" عن" تقييم وتطوير المخطط العام لمدينة الكفرة "، حيث هدفت الدراسة إلى تطوير المخطط الحالي لمدينة الكفرة وحل المشاكل التي تواجهها المدينة، وأوصت الدراسة بإعداد خرائط استخدامات الأرض، وشبكة الطرق وإعداد مركز للخدمات، بحيث يتم توزيع الخدمات بصورة عادلة داخل المنطقة.

موقع المدينة:
تتمثل منطقة الدراسة واحدة من أهم المراكز الحضرية في الشمال الغربي في ليبيا، حيث تقع في الجزء الشرقي من سلسلة جبال نفوسة المترامي الأطراف في شمال غرب ليبيا.

حيث تـقع ضمن الجـزء الأوسط من شعبـية الجبل الغربي سابـقاً وإلـي الجنوب الغربي مـن مدينة طرابلس بنحو 120 كم. ويحدها من الشمال منطقة الرابطة ووادي الحي ومن الشرق منطقة بني خليفة ومن الغرب منطقة القواليش وككله ومن الجنوب مدينة مزده.

تبلغ مساحة منطقة الدراسة نحو 1286 كم^2. تبعد عن مدينة غريان مسافة 20كم. ويمكن تحديدها فلكياً حيث تقع بين دائرتي عرض (32 31) (34 32) شمالًا وخطي طول (12 20) (45 13) شرقًا الخريطة رقم (1).

تمثل الأصابعة منطقة إدارية كان يطلق عليها سابقاً (مؤتمر الأصابعة) متفرعة من المركز الإداري غريان ويطلق عليه سابقاً (شعبية غريان) حيث تنقسم مدينة الأصابعة إدارياً إلى ست محلات هي الهنشير وتعد مركز المنطقة الإداري ثم الوسط والظاهر وجندوبة وأسنان وأخيراً محلة الشرف وهي عبارة عن تجمعات قروية صغيرة.
وقد ساعد موضع المنطقة المتضرس على جعلها تتصف بعدم انتظامها في مناسيبها فوق مستوى سطح البحر مما أثر على شكل العمران بها الأمر الذي أكسبها طابع التشتت.

موقع مدينة الأصابعة

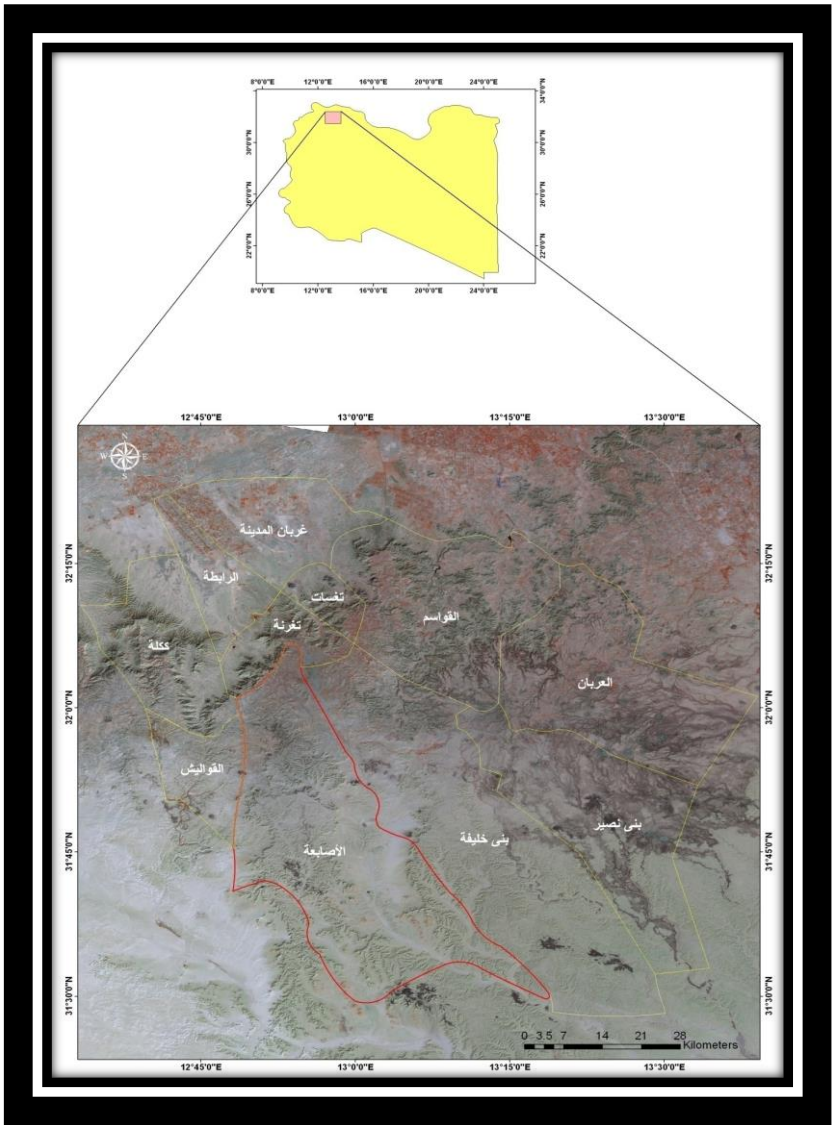

المصدر: إعداد الباحثة

ولما كانت استعمالات الأرض الحضرية هي انعكاس لأنشطة السكان وفعالياتهم داخل المدينة، هذه الأنشطة تتأثر بعلاقات اقتصادية واجتماعية غير مستقرة فأي تغير وتبدل بنمط هذه العلاقات يصاحبه حتما تغير في الأنشطة والفعاليات أي تغير في استعمالات الأرض.
فالتغير في العوامل الديموغرافية للمجتمع يتولد عنه تعدد وتنوع في الحاجات الأساسية والكمالية، ويصاحب ذلك تعدد في الرغبات والأذواق والحاجات، ويستدعي كل ذلك بالضرورة تغيرات كبيرة في استعمالات الأرض لتنسجم مع النهج الجديد لمجتمع المدينة. كما أن زيادة عدد السكان ينتج عنه خلخلة في التوزيع والكثافة بين مناطق المدينة، وهذا يقود من جديد إلى إعادة توزيع وتغير في استعمالات الأرض لتنسجم مع النهج الجديد لمتطلبات السكان من حيث الكم والنوع.
وتحصل التغيرات في استعمالات الأرض حينما تتلكأ الإدارة المحلية في تنفيذ مخططات التصميم الأساسي كضعف في كفاءتها أو ضعف في صلاحيتها.
وتأسيسا على ما تقدم، يمكننا بناء حقيقة هي إن التغير في استعمالات الأرض الحضرية ليس بالضرورة أن يكون ذا نواتج سلبية، بل انه حالة طبيعية وصحية تتماشى مع نمو وتطور المدن بشرط أن يراعى في عملية التغير الاعتبارات الآتية:

1- ألا يؤدي التغير في استعمالات الأرض إلى أضرار بيئية مثل تلوث الهواء والماء والضجيج، خاصة وأن لبعض استعمالات الأرض خصوصية معينة كالسكن والتعليم والصحة والتي تقتضي بالضرورة أن تكون بعيدة عن مواطن التلوث.
2- أن يراعى وبدقة حجم واتجاهات المرور إلى الاستعمال الجديد إلى درجة ألا يخل بتوازن حركة المرور وكثافتها بين مناطق المدينة.
3- الأخذ بنظر الاعتبار حجم السكان الذين يسكنون المنطقة المرشحة لتغير استعمالات الأرض فيها أو الذين سيعملون فيها، تلافياً لما يرافق ذلك من إرباك يضر بمستوى تقديم الخدمات.
4- مراعاة حجم الموقع الذي سيتم تبديل الاستعمال فيه من حيث قدرة استيعابه للحركة المرورية والمتسوقين معًا، وما يرافق ذلك من تطورات أخرى مصاحبة للتغير.
5- ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار تأثير التغيرات في استعمالات الأرض على الاستعمالات المجاورة، إذ أن لكل استعمال خصوصيته وعلاقاته المكانية التي ينبغي أن تكون علاقاته إيجابية مع الاستعمال المجاور حفاظا على النسق العام المتوازن لاستعمالات الأرض.

التغير العشوائي لاستعمالات الأرض في مدينة الأصابعة:

إذا كان هدف التصميم الأساسي هو خلق توازن وظيفي وسلوك مثالي لعناصر النسيج الحضري التي تصب كلها في راحة الإنسان، فإن الذي حدث لاستعمالات أرض المدينة من تغيرات عشوائية أفقدت الفرد الحضري لراحته وأربكت وظائف مدينته. في وقت كان بإمكان الإدارة الحضرية السيطرة على استعمالات الأرض والتحكم في توجيهها بما ينسجم مع ما صممت عليه، إلا أن سياسة هذه الإدارة كانت من المساهمين وبفاعلية على إرباك استعمالات الأرض في مدينة الأصابعة، أو أن تتدخل كمنظم ومخطط في حالة اشتداد المنافسة بين الاستعمالات المختلفة على الأرض للسيطرة عليها. أو أن تلزم نفسها بالقوانين السارية ذات الصلة بشأن توزيع وتنظيم وتسمية الاستعمالات الحضرية.
تجدر الإشارة إلى أن مدينة الأصابعة شغلت مخططات استعمالات الأرض حيزاً واسعاً من أعمال شركة بول سيرفس يمكن إدراجها بالآتي:

1- إجراء المسوحات اللازمة لوظائف المدينة المختلفة (استعمالات الأرض) من أجل تنفيذ المرحلة الأولى.
2- معالجة الزيادة المطلوبة في مجالات الاستخدام السكني والكفاية الصناعية وإعادة تنظيمها وتوزيعها ووضع صورة أفضل لتوزيع المراكز التجارية وخلق نمط جديد للمراتب التجارية والإعمال المرتبطة بها، وحسن توزيع المناطق الخضراء والفضاءات المخصصة للتسلية، وينسب الأمر كذلك على تطوير

الخدمات الاجتماعية المختلفة وضمان حسن توزيعها بصيغة متكاملة ومتوازنة وتطوير الخدمات العامة (الماء والكهرباء والمجاري ورفع القمامة ومعالجتها).

3- رفع الكثافة السكانية للمدينة في بعض أنحائها تجنبا للنمو العشوائي الواسع وإعادة النظر في سياسة الإسكان والأخذ بمبدأ الكثافة السكانية وزيادة السكن وتحديد مواقع السكن ضمن الهيكل العمراني للمدينة.

وبالرغم من أهمية التصميم لمدينة هي بحاجة إليه، وضرورة الحفاظ على مخططاته ودقة تنفيذها، إلا إن تغيرات عشوائية كبيرة مخالفة لروح التصميم قامت بها بلدية الأصابعة وطالت مختلف مناطق المدينة مثل:

التغير العشوائي، تحويل مواقف للسيارات، تغير استعمالات الأرض التعليمية

4- تغير المناطق المقررة كأسواق إلى استخدامات أخرى.

هذا مع أن التصميم الأساسي للشركة البولونية أكد على تحسين الخدمات الاجتماعية وقطاع الخدمات بشكل عام لتوفير فرص العمل للسكان من جهة ولخدمتهم من جهة أخرى.

أما الآثار التي ترتبت على هذه التغيرات يمكن إجمالها بالآتي:

1- أصبح من الصعوبة السيطرة على عملية تنفيذ خطط استعمالات الأرض بأساليب السيطرة والإفراز وملاحق البناء والإسكان وتوجيه خطط استعمالات الأرض التي أوصى بها التصميم الأساسي.

2- ترتب على التغيرات مشاكل مرورية تمثلت باجتذاب شديد لحركة المرور نحو الاستعمالات الجديدة، وما يتولد عنه من ازدحام مروري وتداخل بين حركة المرور والمشاة فضلا عن الضجيج والتلوث الناتج عن الكثافة المرورية.

3- أدت التغيرات العشوائية إلى أرباك النسق المّعد بين تخطيط استعمالات الأرض وتخطيط النقل من جهة والتخطيط البيئي من جهة أخرى.

4- التجاوز على خصوصية الأسرة عندما تداخلت الاستعمالات الجديدة مع الاستعمال السكني وما ينتج عنه من مضايقات للأسر.

5- ارتفاع أسعار الأرض وإيجار الدور والشقق بسبب المنافسة بين استعمالات الأرض على الشوارع، الأمر الذي أثقل كواهل الأسر الفقيرة.

شهدت المنطقة الاهتمام والنمو المتسارع في مختلف المجالات، وبناء وإزالة للمساكن المتدهورة والمتدنية، حيث بدأ التطور السريع للمنطقة، فبدأت تنمو بشكل متسارع، وزاد معدل البناء، فتم بناء العديد من المباني السكنية والعامة الجديدة، كما زودت بأماكن عمل جديدة بالإضافة للمنافع العامة.

فتم تطوير المنطقة بشكل عام، ويمكن تمييز هذا التطوير بشكل واضح من الناحية العمرانية والوظيفية، حيث انتشرت المباني الإدارية والعامة، وعلى الرغم من انتشار المباني العامة والمرافق المتنوعة للخدمات، إلا أن المنطقة تفتقر للطابع المتناسق.

لقد جاءت هذه الطفرة العمرانية كنتيجة مباشرة لتدخل الدولة، المتمثل في التنمية الحضرية، والاتجاه إلى تنمية المناطق الداخلية، ورفع مستوى المعيشة بها، مما يتطلب توفير المسكن والمدرسة والسوق والمستشفى ومد شبكات الطرق والمياه والمجاري والكهرباء والهاتف.

أما عن صورة التعمير، فيلاحظ أنها تميزت باتساع نطاق التعمير، حيث امتد في شكل قطاعات أفقية ورأسية، ومن طوابق مختلفة، والعديد من الخدمات التعليمية المتمثلة في المدارس المختلفة والثانويات والمعاهد المتنوعة والخدمات التجارية المتمثلة في المحلات والأسواق الشعبية، وبعض الخدمات الترويحية كالأندية الرياضية إلى جانب ظهور المرافق الصحية المختلفة، كالمصحات والمستشفيات

والصيدليات، كما شملت الزيادة في هذا الاتجاه بعض المباني الأخرى كالمصارف إلى جانب الانتشار الواسع للمساجد، ومراكز الصناعات المختلفة.

لقد تطورت المدينة تطوراً كبيراً، وكان تطورها نتيجة مباشرة لتدخل الدولة الذي تمثل في خلق وظائف جديدة، إلى جانب الرفع من مستوى الوظائف السابقة.

ثم تغيرت المعطيات والسياسات العامة بليبيا، حيث بدأت إعادة النظر في المخططات على مستوى ليبيا، وذلك ليواكب هذه التحولات، وما أدرج من مشاريع عامة في مختلف القطاعات.

مدينة الأصابعة هي مدينة قديمة حسبما ورد في الكثير من الكتابات إبان الحكم العثماني ومن بعده الإيطالي فالمدينة القديمة ذات المساكن المحفورة الشبيهة بالكهوف والتي تشكل طرازها واستمر وبقي إلى الآن يشكل جزءاً مهماً من النسيج المعماري لها، يحاذيه التحديث، والتجديد.

وما يجب ذكره أن للمدينة شكلها المورفولوجي المميز، فبعض نماذج البناء من الطراز ذي الشكل المنفرد والذي يعتمد على المزايا الخاصة للموضع وللظروف الطبيعية أو البيئة المحلية، ولتطورها الاجتماعي والتاريخي والاقتصادي وما توفره خصائص المنطقة من حياة مريحة لسكانها.

النمو العمراني للمدينة:

إن استخدامات الأراضي وتداخلها بالمدينة بشكل عشوائي هو أحد سلبيات غياب التخطيط المنظم والذي ينتج عنه ظهور العديد من المشاكل العمرانية، وإن مورفولوجية المدينة تتحدد بمدى تخطيطها وتحديد أوجه الاستخدامات لأرضها كل وفق المخصص له.

ولقد أوضح "إسماعيل" أن تخطيط المدن هو مزيج من الفن والعلم وأنه يهدف إلى التوصل إلى ترتيب أو تنظيم معقول ومناسب من استخدام الأراضي وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة داخل المدينة، وتقرير شبكة مناسبة للشوارع والطرق التي تحقق أكبر فائدة عملية للسكان وبما يؤدي إلى اختيار مواضع مناسبة لاستخدامات الأراضي توفر لسكان المدينة الإحساس بالراحة والجمال معاً[1].

ومن هذا المنطلق فإن ليبيا ومع اكتشاف النفط في نهاية الستينيات وزيادة عائداته أصبحت في حاجة ماسة لتخطيط مدنها وقراها حتى توفر الراحة والرخاء لسكانها، وتم تكليف العديد من الشركات بإعداد مخططات شاملة وعامة لكل مدن وقرى ليبيا بما فيها منطقة الدراسة حيث كان أول تخطيط لها في عام 1966.

وتحضير برنامج تخطيطي شامل للمدن والقرى. وقد قامت الشركة بحصر التجمعات السكانية بالإضافة إلى جمع المعلومات حول استخدامات الأراضي وأعدت لذلك خرائط المقاييس المختلفة، والتي اختيرت حسب طبيعة المنطقة، ولقد تم تسليم مخططات شاملة لعدد سبع مدن ومخططات عامة لعدد (33) مستوطنة ومن بين المخططات الشاملة مخطط مدينة الأصابعة.

إن البرنامج التطويري للمخطط الشامل يشمل كل استخدامات الأراضي داخل المخطط، وسوف يتم التطرق لكل استعمال من هذه الاستعمالات وذلك من خلال افتراضات المخطط وتوصياته بشأنها، خاصة وأن موضوع الدراسة يتناول هذا المخطط من واقع تأثيره على استخدامات الأراضي.

إن استخدامات الأراضي بمدينة الأصابعة قد حدث عليها تغيير شمل الكم والكيف مثلما ظهرت بها بعض التجاوزات والتعديات من خلال الممارسات من قبل السكان في المكان وكذلك من جراء تنفيذ بعض المشاريع العامة سواء في قطاع الإسكان أو الخدمات.

(1) أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافيا المدن، ط4، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص357.

وتبين من واقع هذه الدراسة أن المخطط المعد من قبل شركة "بولسيرفس" فاديكو قد أخذ في الحسبان الظروف الطبيعية لمدينة الأصابعة خاصة التي تحد من اتجاه استخدامات الأراضي. والمتمثلة في الانحدارات الجبلية والتضرس الشديد، ومحاولة المحافظة على الأراضي الزراعية، وأولى الظروف البشرية دراسة مماثلة.

هذا وقد وضع المخطط الشامل لسنة 2000 من قبل شركة بوليسرفس البولندية في الحسبان عدة عوامل منها: [1]

1. الترابط بين المرافق القائمة وتلك التي تحت الإنشاء في البنية الأساسية وخاصة نظام شبكة الطرق.
2. وضع التجمعات السكنية الجديدة والمباني السكنية القائمة وتلك التي تحت الإنشاء.
3. موقع مركز المدينة القائم والتصميم الحضري له.
4. تحديد المواقع التي سيشملها التطوير، وتم فعلاً تنميتها وتطويرها حالياً.
5. وضع المساكن الشعبية، والمباني العامة، ونظام شبكة التصريف الصحي، وشبكة المياه والكهرباء.

ومن واقع ما يشاهد على المخطط هو وجود هيكل ونسيج حضري ومورفولوجي للمدينة، ويحوي المخطط ومحالاً تسويقية كالأسواق المجمعة والموزعين الأفراد، ودور العبادة المنتشرة وتبعد بمسافة معقولة عن التجمعات والكثافة السكنية السكانية.

وبالتمعن فيما يحويه مخطط المدينة من إنشاءات وبناءات ممثلة في المساكن الحديثة والتي يرجع أغلبها إلى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، وتحديداً فترة السبعينات وما بعدها ، والممثلة كذلك في شبكة الطرق التي ترجع لنفس الفترة ، والمباني الإدارية والتوسعات الرأسية ذات الطابع الدخيل على المنطقة الجبلية بحذافيرها ، والدور الفارهة المعروفة بالفلل ، والمؤسسات التعليمية والصحية ، وشبكة الصرف الصحي ، والتزود بالمياه ، وامتداد كوابل الهواتف وأسلاك الكهرباء وأعمدتها المختلفة نمطاً وهدفاً ، وفي كيفية توزيعها والمسافات الفاصلة بينها ،وهنا يتضح الآتي:

1. إن النمو والتطور الحديث على أرضية المخطط ليس كله يناسب جميع أشكال السطح السائد، والوضعية التضاريسية والمناخية التي عليها المدينة، فالتوسع الرأسي مثلاً رغم أنه نسبي وربما أملته ظروف المكان استجابة لنقص الأرض الصالحة للبناء، إلا أنه غير ملائم لمنطقة تقع على حافة جبلية.
2. إن النمو والتطور العمراني غير منتظمين في الشكل إذا ما تم النظر إليهما من مركز المدينة وفي الاتجاهات التي سمحت الظروف فيها بالتطورات العمرانية الحضرية.
3. إذا كانت كل خطة لمدينة أينما تواجدت تتأثر بعوامل طبيعية مثل تأثرها بعوامل بشرية مع فارق نسبة المتأثرين بين مكان وآخر حسب العامل المسيطر، فإن النمو والتوسع والتطور الحديث في وضعيته بالمدينة تأثر أكثر بالعوامل البشرية والظروف الاقتصادية أكثر من تأثره بالعوامل الطبيعية.
4. يمكن العثور بين الحين والآخر في الإنشاءات الحديثة أينما تطورت وتوسعت ونمت المدينة على الوظيفة المركبة في استخدامات الأراضي وهي غير منسقة نوعاً وكماً أن النمو الديموغرافي ساعد على التوسع المساحي، والتوجه أكثر إلى الأحدث.

إن استخدامات الأراضي الحضرية استخدامات متخصصة في موضع، متداخلة مندمجة في مواضع أخرى، كثيفة في مواضع ومتناثرة أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدامات الأراضي لابد أن تخضع لضوابط الموقع والموضع والظروف المناخية والطبيعية، مثل خضوعها لضوابط اقتصادية، والمنفعة المكانية، والاستجابة لبدائل

[1]بوليسيرفس، المخطط الشامل لعام 2000,ص69-70.

استراتيجية مدروسة مقننة، كما تخضع أيضاً لضوابط اجتماعية وقيم أصولية، وتقاليد محلية، ثم القابلية للاندماج في مواضع والتكتل في أماكن أخرى.

ومدينة الأصابعة كغيرها من المدن التي تعاني من عدة مشاكل سواء كانت خدمية أو سكنية أو اجتماعية، سوف يتم التطرق لها.

وباتساع مساحة ليبيا [1]،وترامي أطرافها بصورة عامة ومدينة الأصابعة بصفة خاصة ،الأمر الذي أدى إلى تنوع الظروف الطبيعية وتداخلها ،وبحكم موقعها الجبلي وطبيعتها الزراعية ،فإن عامل المناخ من ارتفاع وانخفاض في درجات الحرارة ،والرطوبة النسبية ،والاختلاف في توزيع سقوط الأمطار، كل هذه الظروف أدت إلى توزيع السكان بشكل متباين في منطقة الدراسة ،مما أثر تأثيراً واضحاً على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

عرف البعض التخطيط بأنه " أسلوب علمي يهدف إلى دراسة الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة، أو الإقليم، أو القرية، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف "[2]والبعض الآخر عرفه بأنه " أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات و الموارد المتوفرة في الإقليم ، أو الدولة ، أو أي موقع آخر ، و تحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات المتوفرة في الإقليم ، أو الدولة ، أو أي موقع آخر، لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة".[3]
إن المفاهيم السابقة تعكس وتفسر التخطيط بوجه عام، في حين يرى البعض الآخر أن كلمة التخطيط يقصد بها " الأساليب والإجراءات والتدابير التي يتخذها الإنسان لتحويل الواقع إلى صورة أفضل وأحسن مما كانت عليها الأمور في الماضي، حيث يهدف التخطيط إلى جعل المدينة بيئة حضرية مناسبة لعيش الإنسان ومزاولة نشاطاته الاجتماعية والثقافية في مؤسسات ملائمة لذلك[1].
وعموماً يمكن القول إن التخطيط هو منهج لتحقيق أهداف معينة، سواء أكان ذلك على مستوى المخطط الطبيعي للدولة أو على المستوى الإقليمي أو الإقليم الفرعي أو المحلي، هذه الأهداف تكفل توفير المتطلبات الضرورية للسكان وتحقق رغباتهم.
تم تقسيم الدراسات التخطيطية في ليبيا إلى مستويات بدأت من التخطيط القومي والذي ينقسم إلى مخططات إقليمية، ثم انقسم كل مخطط إقليمي إلى مخطط إقليمي فرعي والتي بدورها تنقسم إلى مخططات محلية شاملة وعامة لمراكز العمران، إن المخططات الإقليمية التي انبثقت من المخطط الطبيعي للدولة تم تقسيمها إلى أربعة أقاليم فرعية، وعلى مستوى كل إقليم تم التعاقد مع مكتب استشاري عالمي وهي كالآتي:

1. إقليم طرابلس التخطيطي، حيث أوكلت مهمة دراسته إلى مكتب استشاري بولندي.
2. إقليم بنغازي التخطيطي: وقد أوكلت مهمة دراسته إلى مكتب استشاري يوناني.
3. إقليم الخليج التخطيطي، وقد أوكلت مهمة دراسته إلى مكتب استشاري ألماني غربي.
4. إقليم سبها التخطيطي، حيث تم تكليف مكتب استشاري فنلندي لدراسته.

وتم تقسيم المخططات الإقليمية الكبرى إلى أقاليم فرعية والتي بدورها قسمت إلى مخططات محلية شاملة وعامة.

أما إعداد المخططات فقد أوكلت هذه المهمة إلى شركات أجنبية لإنجازها نظراً لقلة الكوادر الفنية المتخصصة في هذا المجال، وقد قامت الكوادر الفنية بمراجعة وتقييم الدراسات التخطيطية التي قامت بإعدادها الشركات الأجنبية.

---

[1]أمانة التخطيط, مصلحة المساحة, الأطلس الوطني,ط1,مطبعة أسليت, ستوكهولم 1978 ص25.
[2]فؤاد محمد الصقار، " التخطيط الإقليمي ", منشأة المعارف بالإسكندرية 1994 م، ص13.
[3]محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية, 1991,ص23.
[1]علي الحوات " التخطيط الحضري " ط1, دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة, 1990, ص 118.

1- المشاكل السكنية الاجتماعية:

بزيادة عدد السكان زادت المشاكل السكنية، نظراً لحاجة كل فرد لمسكن لائق ومن أهم المشاكل التي تواجه السكان والتي تم التحصل عليها من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية:

-ارتفاع تكاليف البناء وأحيانا غير متوفرة.

- من خلال المقابلات الشخصية لبعض الأفراد تبين استيائهم من سكنهم الحالي بسبب كثرة الأفراد بالمسكن وضيق المسكن، بالإضافة إلى ضجيج الأفراد والمضايقات التي تسببها الورش والمقاهي.
- -تحويل بعض الأراضي المجاورة للمسكن والمطلة على الشوارع الرئيسية إلى محال تجارية مما سبب في حدوث إزعاجات سكنية للأحياء المجاورة.
- -إن المساكن الحديثة بدون تكييف لا يمكن العيش فيها، على عكس المساكن التقليدية.

2- المشاكل الخدمية الوظيفية:

أ- مشاكل الصرف الصحي:

مشكلة الصرف الصحي من أهم المشاكل التي يعاني منها السكان وخاصة في بعض المناطق القديمة حيث لوحظ انسداد الكثير منها، أحياناً تكسرها أو تهريها، وأكثر هذه المشاكل تحدث في العمارات.

ب- مشكلة النفايات أو القمامة:

من المشاكل التي تضايق السكان، لما تسببه من تلوث للبيئة وأضرار بصحة الإنسان، وتفسد الناحية الجمالية للمدينة، كما تعاني المدينة من قلة وسائل التخلص من النفايات، حيث يقوم البعض باستخدام سياراتهم الخاصة للتخلص من القمامة مما يزيد من تفاقم هذه المشكلة، بدرجة يفسد معها مظهرها الجمالي.

ج- مشاكل النقل:

ضيق الشوارع والأزقة، في بعض المناطق، واحتوائها على الحفر في مناطق أخرى، وعدم وجود الأرصفة في أحيان كثيرة، وبناء المساكن بالقرب من الطرقات، وازدياد عدد الشاحنات والسيارات فوق الطرقات غير المعبدة، كل هذه من أهم مشاكل النقل التي تواجه السكان.

د- المشاكل التخطيطية الاجتماعية:

من هذه المشاكل النمو العشوائي وعدم التقيد باللوائح والقوانين السائدة، ومعانة بعض المناطق الزراعية والأراضي الخضراء من ضرر البناء، مما سبب في عرقلة وصول إمدادات السكان بالخدمات الضرورية.

وبالرغم من أن المدينة شهدت توسعاً حضرياً موسعاً تبعها بناء شبكة طرق، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الشوارع الترابية التي تزيد من مشكلة تعثر حركة المرور، وبعض الطرق والشوارع لا تزال غير ملائمة، رغم ما نال استعمالات الأرض من نمو وتوسع وتطور.

لقد مرت المدينة بمجموعة من المراحل التي تشكل نموها العمراني الحالي حيث امتدت المساحة العمرانية للمدينة بنسب متفاوتة في كل مرحلة منها والذي أدى لوجود بعض العيوب في مخططها من بينها:

- عدم الالتزام بالمخطط.

- الزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية، حيث تعد مشكلة الزحف العمراني من المشكلات الحضرية، فالمدينة يمتد بها العمران نحو المساحات الزراعية المحيطة بها في كل الاتجاهات ماعدا الحافة الشمالية الشرقية التي حالت دون التوسع العمراني في هذا الاتجاه بسبب تضاريسها، وأصبحت معظم أراضي المنطقة مليئة بالأبنية بعد أن كانت معظمها زراعية كما.
- ارتفاع أسعار الأرض مما يعد سبباً في ارتفاع تكلفة البناء، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المساكن التي تعد من أكبر المشاكل التي يعاني منها السكان.
- الزحف العمراني بالنمط الطولي على الطرقات الرئيسة.
- التداخل في استخدامات الأرض بدرجة يصعب معها الفصل بين الاستخدام السكني والتجاري من خلال زيارة المواقع السكنية المختلفة داخل المخطط حيث لوحظ مدى الاختلاف الواضح في الاستعمال والتغير الجزئي أو الكلي للوظيفة السكنية، الأمر الذي جعل من المدينة خليطاً عشوائياً من الاستخدامات المختلفة والتي قد يصعب على المخططين مستقبلاً تنظيمها وتقنينها.

*إن القيام بإعداد مخطط المدينة بصورة يجب أن يتم فيها تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يتوافق مع الموارد المتاحة من جهة وتوزيع السكان من جهة، ووفق منهج شامل ومتكامل مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المكانية المتوازنة وحتى لا ينتاب المخطط الإرباك والفوضى.

*يجب إعداد الدراسات اللازمة والبيانات الضرورية للمخطط بحيث يؤخذ في الاعتبار الحاجة الفعلية للفضاءات على مستوى كل استخدام من استخدامات الأراضي في المدينة بصورة جعل منها بيئة مناسبة لسكن الإنسان وتوطن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في ضوء الزيادة السكانية للفترة التي يغطيها المخطط الجديد والطلب على الأرض من قبل هذه الأنشطة.

*محاولة إيجاد إطار شامل لتنظيم استخدامات الأراضيوفق مخطط معتمد، بشكل يضمن عدم حصول إرباك في نمط استخدامات الأراضي وحصول تجاوزات فيها.

الخاتمة

لقد تعاملت هذه الدراسة مع موضوع غاية في الأهمية وهو التغير في استعمالات الارض وأثره عل التصميم العمراني للمدينة حيث إن ظاهرة التجاوزات والتعديات في استخدامات الأراضي وانخفاض مستوى التنفيذ في هذه الاستخدامات ينتشر في كافة مراكز العمران في ليبيا وبنسب مختلفة، لذلك فإن تناول مثل هذا الموضوع وتسليط الضوء على الأسباب التي ساهمت في تكوين هذه الظاهرة يعد من المسائل المهمة في مجال تنظيم استخدامات الأراضي وتخطيط مواقعها.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لم يتم التقيد بتنفيذ توصيات المخطط، وبالتالي فقد ترتب على ذلك العديد من المشاكل التي يعاني منها مخطط المدينة والمتمثلة في التالي:
- إن التزايد في عدد التجاوزات التي لا حصر لها بالمدينة من تغير وظائف المباني، إلى عدم اتباع النواحي والأصول الفنية في البناء السكني من حيث المساحة والارتفاع، ومراعاة حرمة الطرق، جميع هذه التجاوزات أثرت بشكل سلبي على الاستخدامات الحالية مما جعلها بعيدة كل البعد عن المخطط.

- من خلال خريطة استخدامات الأرض يتضح جلياً أن هناك تداخلا فيما بينها، فلا نستطيع أن نرى أي حدود بين الاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية.
- في الجانب العمراني نستنتج أن حجم التطور والنمو العمراني داخل منطقة الدراسة بعد منتصف القرن التاسع عشر الميلادي لم يكن يتلاءم مع حجم السكان ونموهم والتنوع في استخدامات المباني كالاستخدام التجاري والصناعي.
- أثبتت الدراسة أن هناك بعض المعوقات أسهمت في عدم التقيد بتنفيذ توصيات المخطط ومنها مثلاً تأخر الميزانيات أو عدم دفع استحقاقات الشركات المنفذة للمشاريع أسهم في تأخر التنفيذ والتطوير، كما أن الملكيات الخاصة للأرض داخل المخطط أحد الأسباب المعوقة لتنفيذ بعض المرافق بسبب عدم وجود تعويض مجزي لأصحاب هذه الملكيات، الأمر الذي صاحبه العديد من المشاكل ووقف تنفيذ بعض المشاريع.
- كما أظهرت النتائج أن التجمعات العمرانية داخل المنطقة قد شهدت في العهد الأخير من القرن العشرين نمواً عشوائياً حيث انتشرت المباني داخل الحدود وخارجها وبدأت ظاهرة زحف المباني العمرانية إلى الأراضي الزراعية.
- إن التطور العمراني في المنطقة كان محدوداً أثناء الانتداب الإيطالي وازداد بشكل ملحوظ في العقود السابقة حتى الآن ولكن في ظل غياب مخطط هيكلي ينظم التوسع العمراني.
- فيما يتعلق باستخدامات المباني اتضح أن هناك تداخلاً ما بين الاستخدام السكني والتجاري والحرفي حيث يخلق ذلك بيئة عمرانية غير صحية وملوثة.
- الإهمال الشديد للوسط القديم حيث المباني المهدمة والمهجورة وغياب عملية الترميم وإعادة التأهيل.
- لقد تبين من الدراسة الميدانية اشتراك مجموعة من العوامل في جعل المدينة مركزاً وشرياناً رئيسياً وحلقة وصل بينها وبين مجاوراتها، فضلاً عن تركز الوظيفة الإدارية والخدمية وظهور العديد من المراكز والخدمات.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على النتائج يمكن التوصل إلى التوصيات التالية:

- ضرورة وجود مخطط هيكلي للمنطقة حيث إنه من خلاله يمكن التعرف على جغرافية المنطقة، والعلاقة الإقليمية للمنطقة، فيزيائية المنطقة، والوضع الاجتماعي للسكان، والوضع الاقتصادي والبيئي، المرافق العامة، شبكة النقل والمواصلات، وبناء عليه فإن هذا المخطط يحدد استعمالات الأرضي للمنطقة بناءً على معايير علمية وتخطيطية سليمة ولفترات زمنية طويلة تتراوح ما بين 15 - 20 عاماً.
- العمل على تحديد اتجاهات التطور العمراني للمنطقة وحجم هذا التطور وذلك للمحافظة على تطور متكامل من جميع النواحي.
إعادة تخطيط المناطق السكنية في المنطقة بشكل يضمن استغلال كل المساحات الفضاء داخلها.
- الاهتمام بصيانة المباني القائمة داخلياً وخارجياً وبصيانة المرافق وتحسين الواجهات.
- أن يكون هناك خطة تنموية محلية وإقليمية للتجمعات العمرانية داخل منطقة الدراسة.
- من الضروري أن تتجه المنطقة إلى زيادة المساحات الخضراء.
- العمل على وضع آلية للمتابعة وتحديث المخطط، وذلك لتضمين التغيرات التي تحصل على نمط استعمالات الأراضي.
- قيام مكتب التخطيط العمراني بوضع آلية لمتابعة تنفيذ مخطط المدينة يعتمد أسلوب المتابعة المكتبية والميدانية، والاستفادة من نتائج المتابعة لغرض تقييم المخطط وإجراء التحديث والتغيرات الضرورية.

- قيام مكتب التخطيط العمراني في المدينة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطيط الخدمات والبنى التحتية بما يتناسب والاحتياجات الفعلية وبما يستجد من احتياجات في المستقبل.
- العمل على تخطيط الأحياء السكنية بطريقة يتم فيها توفير كافة الاحتياجات من الخدمات وفقاً للحجم السكاني في كل حي على أن يتم توفير هذه الخدمات خلال فترة مناسبة من بناء الوحدات السكنية للمواطنين.
- قيام مكتب التخطيط العمراني في المدينة بالتنسيق مع جهاز حماية البيئة بتهيئة المواقع اللازمة للمساحات الخضراء والملاعب وتنفيذ الخدمات والبنى التحتية فيها وصيانتها ومتابعتها وفق جدول زمني معين.

يجب أن تكون عملية التوسع والامتداد العمراني الحضري موجهة نحو الأراضي المكشوفة والغير صالحة للزراعة وتفعيل قوانين استخدامات الأرض للحد من الزحف العمراني المتواصل على الأراضي الزراعية.

المراجع

1- أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافيا المدن، ط4، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
2-أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، ط1، مطبعة أسليت، أستوكهولم 1978 ص25.
3- بوليسيرفس، المخطط الشامل لعام 2000.
4-فؤاد محمد الصقار، " التخطيط الإقليمي "، منشأة المعارف بالإسكندرية 1994 م.
5-محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1991.
6-علي الحوات " التخطيط الحضري " ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1990.